المملكة الأردنية الهاشمية

الخطة الاستراتيجية لدائرة الإحصاءات العامة

(٢٠١٨- ٢٠٢٢)

اعداد:

وحدة التطوير والتخطيط الاستراتيجي

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني

ولي العهد المعظم

تقديم

انطلاقا من الرؤية والأهداف الوطنية واستجابة لإطار العمل في الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الأردني (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) عمل فريق دائرة الاحصاءات العامة على وضع استراتيجية احصائية للدائرة للأعوام (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) بنهج تشاركي مع الموظفين من مختلف المستويات ومع شركاء الدائرة من منتجي البيانات ومستخدميها.

تسعى الدائرة إلى الإرتقاء بالعمل الإحصائي من خلال تحديث المنهجيات والأساليب، وتطوير القدرات البشرية، والاستجابة للتحولات الإلكترونية، وذلك بما يلبي الاحتياجات لدى مستخدمي البيانات، والمساهمة في توفير البيانات اللازمة لوضع مؤشرات التنمية المستدامة والسجلات الإدارية وفقاً لمعايير جودة العمل الإحصائي المعتمدة عالمياً.

إن التمكين التشريعي والمؤسسي للدائرة يجعلها أكثر فاعلية وكفاءة في متابعة النظام الإحصائي، لذا فإن بناء قدراتها سينعكس على أداء النظام الإحصائي وقدرته على الاستجابة للاحتياجات الوطنية، والوصول إلى مخرجات إحصائية نوعية تشكل المقوم الرئيس في صناعة واتخاذ القرارات في كافة المجالات بالاعتماد على خطط أكثر واقعية، لكونها قد استندت إلى بيانات احصائية دقيقة وشاملة وذات جودة .

إننا وإذ نطلق هذه الاستراتيجية ضمن جهود إصدار الاستراتيجية الوطنية لنشكر معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي واللجنة الاستشارية للإحصاءات على دعمهم للدائرة في هذا الصدد ولا يفوتنا شكر فريق عمل الدائرة على جهودهم المخلصة في انتاج هذا العمل الذي نعتبره منتجاً يضاف إلى الانتاج الوطني الرامي إلى تحقيق الرؤية والاهداف الوطنية .

د. قاسم سعيد الزعبي

المدير العام

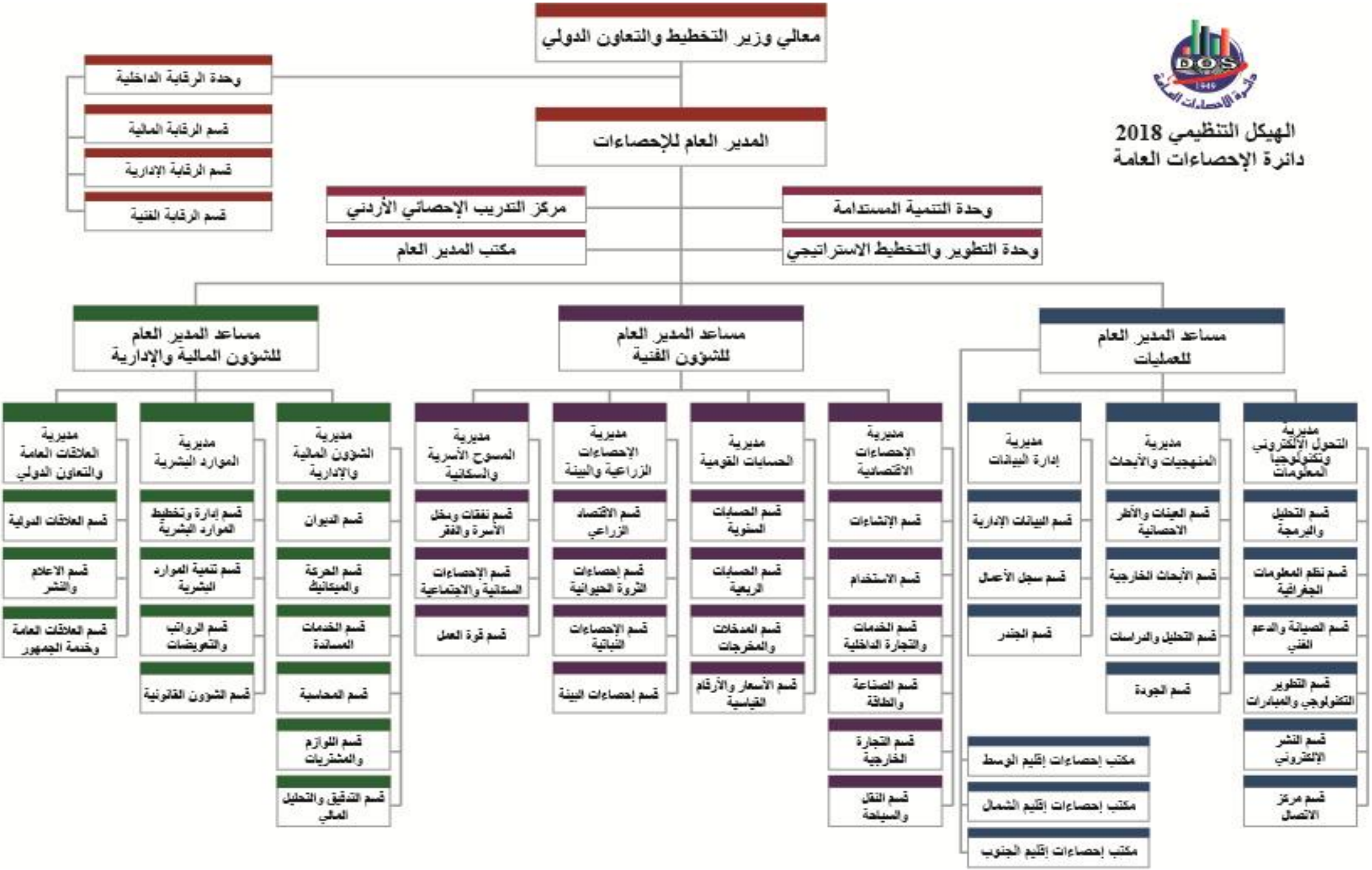
الهيكل التنظيمي 2018
دائرة الإحصاءات العامة
معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي
المدير العام للإحصاءات
وحدة الرقابة الداخلية
قسم الرقابة المالية
قسم الرقابة الإدارية
قسم الرقابة الفنية
مركز التدريب الإحصائي الأردني
مكتب المدير العام
وحدة التنمية المستدامة
وحدة التطوير والتخطيط الاستراتيجي
مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية
مساعد المدير العام للشؤون الفنية
مساعد المدير العام للعمليات
مديرية العلاقات العامة والتعاون الدولي
قسم العلاقات الدولية
قسم الاعلام والنشر
قسم العلاقات العامة وخدمة الجمهور
مديرية الموارد البشرية
قسم إدارة وتخطيط الموارد البشرية
قسم تنمية الموارد البشرية
قسم الرواتب والتعويضات
قسم الشؤون القانونية
مديرية الشؤون المالية والإدارية
قسم الديوان
قسم الحركة والميكانيك
قسم الخدمات المساندة
قسم المحاسبة
قسم اللوازم والمشتريات
قسم التدقيق والتحليل المالي
مديرية المسوح الأسرية والسكانية
قسم نفقات ودخل الأسرة والفقر
قسم الإحصاءات السكانية والاجتماعية
قسم قوة العمل
مديرية الإحصاءات الزراعية والبيئة
قسم الاقتصاد الزراعي
قسم إحصاءات الثروة الحيوانية
قسم الإحصاءات النباتية
قسم إحصاءات البيئة
مديرية الحسابات القومية
قسم الحسابات السنوية
قسم الحسابات الربعية
قسم المدخلات والمخرجات
قسم الأسعار والأرقام القياسية
مديرية الإحصاءات الاقتصادية
قسم الإنشاءات
قسم الاستخدام
قسم الخدمات والتجارة الداخلية
قسم الصناعة والطاقة
قسم التجارة الخارجية
قسم النقل والسياحة
مديرية إدارة البيانات
قسم البيانات الإدارية
قسم سجل الأعمال
قسم الجذر
مكتب إحصاءات إقليم الوسط
مكتب إحصاءات إقليم الشمال
مكتب إحصاءات إقليم الجنوب
مديرية المنهجيات والأبحاث
قسم العينات والأطر الاحصائية
قسم الأبحاث الخارجية
قسم التحليل والدراسات
قسم الجودة
مديرية التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات
قسم التحليل والبرمجة
قسم نظم المعلومات الجغرافية
قسم الصيانة والدعم الفني
قسم التطوير التكنولوجي والمبادرات
قسم النشر الإلكتروني
قسم مركز الاتصال

ملخص تنفيذي

تعمل دائرة الاحصاءات العامة بموجب قانون الإحصاءات الأردني رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢، وتعتبر المحرك الرئيس للنظام الإحصائي الأردني، ومكون أساسي وقيادي للاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي (٢٠١٨ -٢٠٢٢)، وقد وضعت خطتها الاستراتيجية هذه لأجل ضمان جودة منتجات النظام الاحصائي، وتحقيق رؤية تتجه نحو تعزيز ريادتها في القيادة الكفؤة والفعالة للنظام الإحصائي الأردني، الأمر الذي ألقى على عاتقها تأدية رسالة تقوم على انتاج ونشر بيانات احصائية ملبية للاحتياجات الوطنية وذات جودة بالإضافة الى القيام بأدوار التنظيم والدعم والمتابعة للعمليات الإحصائية وادارة البيانات الاحصائية لدى المؤسسات المكونة للنظام الاحصائي.

ولأجل أن تقوم الدائرة برسالتها فقد تبنت ثلاثة اهداف استراتيجية وصلت اليها عبر تقييم الوضع الحالي للدائرة داخليا وخارجيا ، بالإضافة إلى تحليل الأهداف الوطنية لرؤية الاردن ٢٠٢٥، والأهداف الاستراتيجية في الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي، وقد ركزت تلك الاهداف على تعزيز الدور القيادي للدائرة، وتطوير منهجياتها ومواردها البشرية والمالية ، وتحسين رضا متلقي الخدمات والشركاء.

تسعى الدائرة الى تحقيق أهدافها من خلال تبني مجموعة من القيم الجوهرية المتوافقة مع مبادئ ومعايير العمل الإحصائي، وبالاعتماد على خطة تشغيلية تضمنت حزمة من الأهداف التشغيلية ذات العلاقة بالتمكين التشريعي والتمكين المؤسسي وبناء القدرات وتعزيز العلاقة مع الشركاء في النظام، ومع مستخدمي البيانات، وذلك لتحسين مستوى رضاهم عن المنتجات الاحصائية للدائرة بالدرجة الاولى، ورضاهم عن المنتجات الإحصائية لباقي مؤسسات النظام الاحصائي الاردني بالدرجة الثانية.

لقد بنيت استراتيجية الدائرة على توجه استراتيجي يعتمد مجموعة من الأبعاد الهامة والتي من ابرزها:

ترسيخ معايير ضمان وضبط الجودة في عمليات الدائرة ومكونات النظام الإحصائي، وتمكين الدائرة في إدارة مشروع تطوير مؤشرات التنمية المستدامة، وإدارة البيانات الوطنية، وتحسين منهجيات ووسائل إنتاج البيانات ونشرها، وزيادة الوعي الإحصائي بشراكة فاعلة مع كافة المؤسسات الوطنية؛بغية الوصول إلى منتجات إحصائية لخطط قطاعية ووطنية أكثر واقعية داعمة لقرارات أكثر رشداً وأثراً.

قائمة المحتويات

تقديم..... ٤

ملخص تنفيذي..... ٦

١. مقدمة..... ٩

١.١ أهمية دائرة الإحصاءات العامة..... ٩

٢.١ الإطار المؤسسي لقطاع دائرة الإحصاءات العامة..... ٩

٣.١ دور دائرة الإحصاءات العامة في النظام الإحصائي..... ١١

2. تقييم الوضع الحالي لدائرة الإحصاءات ١٢

١.٢ التقييم..... ١٢

٢.٢ آليات التقييم..... ١٢

٣. التحليل الرباعي..... ١٤

١.٣ نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات ١٤

٢.٣ الشركاء والموردون..... ٢٠

٤. الإطار الاستراتيجي..... ٢٢

١.٤ الأسس الاستراتيجية ٢٢

١.١.٤ الرؤية..... ٢٢

٢.١.٤ الرسالة..... ٢٢

٣.١.٤ القيم الجوهرية ٢٢

٢.٤ الأهداف الوطنية والاستراتيجية..... ٢٢

٥. الخطة التنفيذية والرقابة والتقييم..... ٢٣

١.٥ الخطة التنفيذية.....٢٣
٢.٥ الرقابة.....٢٣
٣.٥ الاستدامة.....٢٤
٤.٥ الموازنة والتمويل.....٢٤
٥.٥ التشريعات.....٢٤
٦.٥ الوعي الإحصائي.....٢٥
٧.٥ احتياجات مستخدمي البيانات ٢٥
٦. إدارة البيانات ٢٦
١.٦ التحول الإلكتروني.....٢٦
٢.٦ ادارة أمن البيانات.....٢٦
٣.٦ توقيت صدور البيانات.....٢٧
٤.٦ جودة البيانات ٢٨
الملاحق (الخطة التنفيذية).....٢٩

١. مقدمة

١.١ أهمية دائرة الإحصاءات العامة

تأتي أهمية دائرة الاحصاءات العامة من مبررات وغايات وجودها فهي :

١. المؤسسة الأم للعمل الإحصائي الأردني والمستندة إلى قانون يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.
٢. بيت الخبرة الفنية الإحصائية فهي المنتج الرئيسي للبيانات الإحصائية، وهي من تقدم التدريب والاستشارات المتخصصة لكافة المؤسسات الوطنية المهتمة بالعمل الاحصائي.
٣. المؤسسة التي ترصد وتلبي الاحتياجات الوطنية من البيانات؛ بما يمكن الحكومة من بناء خططها واتخاذ قراراتها بالاعتماد على هذه البيانات، فضلا عن اهمية منتجات الدائرة للجهات المانحة والداعمة للتنمية الشاملة والمستدامة في الاردن.
٤. وللدائرة أهمية تأتي من أهمية العمل الإحصائي ذاته بالمؤسسات الوطنية، والمخططين، والباحثين ليكون أهمية المنتج الإحصائي في وضع الأهداف ورسم السياسات وصناعة القرارات، فضلاً عن أهميته في التحليل والوصول إلى استنتاجات تقود البرامج الوطنية في تصميم وانفاذ تدخلات مناسبة لإحداث تغييرات مرغوبة في حياة المجتمعات المحلية، الامر الذي يشير إلى أن المنتج الاحصائي مكون رئيس من مكونات البرامج التنموية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية ..... وغيرها .

٢.١ الإطار المؤسسي لقطاع دائرة الإحصاءات العامة

تأسست دائرة الاحصاءات العامة في عام ١٩٤٩ مع بدايات استقلال المملكة، وباشرت مهامها بموجب قانون الإحصاءات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٠ ومع تطور العمل الاحصائي محليا وخارجيا واتساع نطاق عمل الأجهزة الإحصائية جرى تعديل القانون إلى ان صدر قانون الاحصاءات العامة رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢.

ترتبط الدائرة بوزير التخطيط والتعاون الدولي، وتتولى الدائرة المهام والمسؤوليات التالية :

أ- جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية بما في ذلك المسوح المتعلقة بمجالات الحياة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والزراعية والبيئية والثقافية وأي مجال من المجالات التي تتعلق بأحوال المجتمع الأخرى وانشطته وظروفه وفق التعريفات والتصنيفات والمعايير والأساليب والتقنيات المتعارف عليها في هذا المجال.

ب- اجراء تعداد عام مرة كل عشر سنوات على الأكثر في الموعد الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في أي من المجالات والامور التالية-:

١- المساكن والسكان.

٢- الزراعة.

٣- الصناعة.

٤- المنشآت.

٥- اي مجال آخر يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير اجراء تعداد له.

ج- تنسيق العمل الإحصائي وتنظيمه بالمشاركة مع الدوائر الحكومية المختلفة لتطوير السجلات الإحصائية الإدارية لها بصورة تتفق مع الاساليب والمعايير الدولية ، وبما يضمن التوقيت المناسب وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات بفاعلية وكفاءة.

د- المشاركة في التعاون الدولي وتبادل الخبرات مع الاجهزة والمؤسسات العلمية العربية والدولية العاملة في مجال الإحصاء وفق المعايير والمتطلبات الدولية.

هـ- ابرام العقود وعقد الاتفاقيات مع الجهات المحلية والدولية بعد موافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير.

و- قبول الهبات والتبرعات والمنح شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها.

ز- انشاء مراكز للتدريب الإحصائي واعداد خطط وبرامج التدريب اللازمة لهذه الغاية.

ح- اجراء أي مسح متخصص لأي جهة تطلب شريطة موافقة مجلس الوزراء مقابل بدل يحدده المدير العام.

ط- عقد الندوات والمؤتمرات والنشاطات التي من شأنها التوعية بأهمية استخدام الاحصاءات في صناعة القرار.

تدار الدائرة من مدير عام يعينه مجلس الوزراء ويرتبط بوزير التخطيط والتعاون الدولي ويتولى المدير العام مهام الاشراف على أداء مديريات الدائرة التي ترتبط به بموجب الهيكل التنظيمي المعتمد. ولأجل تعزيز دور الدائرة جرى تعديل الهيكل التنظيمي لها مؤخراً ليصبح اكثر انسجاماً مع مسؤوليات الدائرة وأكثر فاعلية في تلبية الاحتياجات من البيانات الإحصائية ولتصبح الدائرة أكثر كفاءة في لعب الدور الرئيس في مشروع تطوير مؤشرات التنمية المستدامة وادارة البيانات الادارية والوطنية.

ومن الجدير ذكره ان مديرية الموارد البشرية في الدائرة تخضع لنظام الخدمة المدنية وتمارس الادارة المالية وفقاً للنظام المالي الاردني وقانون الموازنة العامة وتخضع اجراءاتها الإدارية والمالية لرقابة ديوان المحاسبة.

٣.١ دور دائرة الإحصاءات العامة في النظام الإحصائي

تلعب دائرة الاحصاءات العامة أدواراً رئيسية ومهمة في النظام الاحصائي الأردني فهي :

١. المنسق الرئيس للعمليات الإحصائية بين المؤسسات المكونة للنظام الاحصائي.
٢. تراقب إلتزام مكونات النظام الإحصائي بمعايير الجودة في انتاج ونشر البيانات الإحصائية.
٣. تدير عملية الربط الالكتروني بين قواعد البيانات لدى المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي.
٤. تتابع انجاز المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي للبيانات اللازمة لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة وادارة البيانات الادارية الوطنية.
٥. تسهم في بناء القدرات الإحصائية المؤسسية والفردية للوحدات الإحصائية في المؤسسات المكونة للنظام الاحصائي.

2. تقييم الوضع الحالي لدائرة الإحصاءات

١.٢ التقييم

تهدف دائرة الاحصاءات العامة من عملية التقييم إلى تحسين منهجياتها وعملياتها وأنشطتها وفقاً لنتائج متابعة رضا مستخدمي البيانات ورضا العاملين، وتستفيد من نتائج التقييم في إعداد وتنفيذ خطة التحسين الموجهة للمنهجيات والعمليات والنشاطات بما يلبي الاحتياجات وفق التوقعات.

٢.٢ آليات التقييم

يتم تقييم الوضع الحالي للأنشطة والعمليات من خلال المنهجيات المعتمدة ووفق خطة تقييم سنوية ونصف سنوية وربعية ، وبالتنسيق مع المعنيين وذلك لتحديد احتياجات مستخدمي البيانات، حيث تقوم الدائرة بالإجراءات التالية :

١. تشكيل لجنة فنية من المختصين في الدائرة والشركاء الرئيسيين من المؤسسات الشريكة بهدف تصميم الاستراتيجية المطلوبة ووضع الأهداف الاستراتيجية بما يتلاءم مع الأهداف الوطنية.
٢. مراجعة الاستراتيجية السابقة للدائرة والاستراتيجية الوطنية للإحصاء، وتقييم ما تم إنجازه في تلك الخطط من قبل فريق إعداد الخطة.
٣. عمل تحليل (SWOT) للبيئة الداخلية والخارجية؛ لاستخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات التي تواجه الدائرة .
٤. عقد ورشة عمل ، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الشريكة بهدف تقييم الوضع الإحصائي الوطني بشكل عام كخطوة أولى من خطوات الاستراتيجية.
٥. عمل تقييم خارجي من قبل الخبراء الدوليين كباريس ٢١ والاسكوا لتقييم الاستراتيجية الوطنية الأولى للإحصاء ووضع النظام الإحصائي الوطني بشكل عام والدائرة بشكل خاص.

٦. مراجعة التقييم الداخلي للورشة والاستبيان والتقييم الخارجي للخبراء من قبل اللجان ذات العلاقة.

٧. إعداد خارطة طريق لتنفيذ خطوات إعداد الاستراتيجية بالتعاون مع الشركاء.

٨. حضور فريق ال (Peer Review) من الميد ستات لتقييم الدائرة والنظام الإحصائي.

٩. عقد ورشتي عمل مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والثانية مع الأكاديميين في شهر نيسان ٢٠١٧ لمعرفة احتياجاتهم من البيانات الاحصائية.

١٠. عقد ورشات عمل داخلية لفريق التخطيط الاستراتيجي في الدائرة ؛ لتطوير مهاراتهم في مجال التخطيط الاستراتيجي.

١١. عقد عدة اجتماعات وورش عمل يتخللها عصف ذهني لكافة اللجان للعمل بتشاركية ؛لإعداد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء والبرامج المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية.

١٢. التنسيق مع وزارة تطوير القطاع العام ؛لأخذ رأيهم بما تم إنجازه في الخطة الاستراتيجية ،ومقارنة مدى التزام الدائرة **بدليل النهج التشاركي في التخطيط الاستراتيجي** .

١٣. عرض المسودة النهائية للخطة على اللجنة الفنية في الدائرة والشركاء مع أخذ التغذية الراجعة، ودراسة الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار.

١٤. إطلاق الاستراتيجية ضمن احتفال رسمي يدعى إليه الشركاء.

١٥. تزويد الشركاء بالخطة الاستراتيجية للدائرة بعد إقرارها للتقيد بتنفيذها.

١٦. تحميل الخطة الاستراتيجية على الموقع الإلكتروني بصورة بارزة ليسهل الرجوع إليها.

١٧. إعداد برنامج متابعة إلكتروني لنشاطات الخطة وتقوم وحدة التطوير والتخطيط الاستراتيجي في الدائرة بالمتابعة وتزويد الإدارة العليا بتقارير إنجاز أولا بأول.

٣. التحليل الرباعي

١.٣ نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات

تقوم الدائرة بتحليل بيئتها الداخلية و البيئة المحيطة بها والمحددات والعوامل التي تؤثر على عمل الدائرة ومشاريعها المستقبلية من خلال عمل (SWOT ANALYSIS)، ويشمل عمل مسح لبيئة الدائرة للتعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على عمل الدائرة من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة وفرص التحسين والتهديدات المختلفة التي من الممكن أن تواجه العمل من خلال استخدام منهجية(PESTEL)؛ لتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية التي تؤثر على الدائرة، وذلك بتوزيع استبانة لكل من الموظفين والشركاء و يتم تحليل الاستبانة وتحديد نقاط (القوة والضعف والفرص والتهديدات) وتحديد العوامل التي تؤثر على الدائرة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتشريعية والنتائج المتوقعة للأعوام القادمة.

ويقوم فريق التخطيط الاستراتيجي بمناقشة المشاركين بالنتائج السابقة بالإضافة الى نتائج رضى الموظفين ومتلقي الخدمة والشركاء ونتائج تقييم الخطة السابقة ونتائج تقييم الاداء للأقسام والمديريات و ترجمة مخرجات الجلسات المنعقدة الى أهداف استراتيجية مقترحة
و مناقشة الأهداف الاستراتيجية المقترحة والتي يتم مناقشتها مع المدراء ورؤساء الاقسام للخروج بصيغة شبه نهائية.

SWOT ANALYSIS	أمور مساعدة لتحقيق الاهداف	أمور معطلة لتحقيق الاهداف
	اولاً: الموارد البشريةً	
داخلية تتعلق بنا نحن	نقاط القوة سماتنا التي تساعد في تحقيق الاهداف ١. وجود فريق فني متخصص لديه خبرة تراكمية في مجالات العمل الإحصائي المختلفة ٢. توفر خبراء ومدربين في الدائرة على المستويين المحلي والدولي في مجالات العمل الإحصائي المختلفة. ٣. وجود مركز التدريب الاحصائي الأردني.	نقاط الضعف سماتنا التي تعوقنا عن تحقيق الهدف ١. استمرار تسرب الكفاءات الفنية الإحصائية المدربة والمؤهلة ٢. ضعف بعض الكفاءات الإحصائية الموجودة في الوحدات الإحصائية في بعض المؤسسات الشريكة. ٣. ضعف في إعداد وتطبيق بعض سياسات الموارد البشرية : ■ – ضعف آليات الإحلال والتعاقب ■ – ضعف الالتزام في تطبيق معايير تقييم أداء الموظفين والوحدات التنظيمية. ■ – عدم وجود دارسات دقيقة لموازنة القوى البشرية تستند لتحليل دقيق لحجم عبء العمل. ■ – عدم وجود دراسة لتقييم الأثر التدريبي للدورات التدريبية التي يقدمها المركز .
	ثانيا : الموارد المالية	
	١. ارتفاع مستوى الدقة في التنبؤ والتخطيط المالي ٢. تطبيق برامج كفؤة لترشيد النفقات وضبط الاستهلاك	- عدم توفر دراسة تتعلق بسبل توفير التمويل الكافي بشكل دائم لتنفيذ نشاطات إحصائية من خارج موازنة الدائرة . - نظام المكافآت والحوافز في الدائرة غير كاف للاحتفاظ بالكفاءات الإحصائية المدربة والمؤهلة. - محدودية المركبات التي تلبي احتياجات العمل الميداني في كافة محافظات المملكة.

	- ثالثا: العلاقة مع الشركاء ومتلقي الخدمة	
	١. الشفافية والحيادية في إنتاج الرقم الإحصائي ونشره لكافة المستخدمين. ٢. تطبيق منهجية الاتصال والتواصل مع الشركاء الاستراتيجيين ٣. توفر دليل للخدمات منشور على موقع الدائرة الإلكتروني وموضح فيه خريطة سير العمليات ٤. توفر مكتب لخدمة الجمهور لمساعدة متلقي الخدمة وتوفير البيانات مباشرة لهم. ٥. وجود عدد كبير من المؤسسات الشريكة لديها قواعد بيانات خاصة بنشاطاتها ومهامها . ٦. وجود وحدات إدارية للإحصاء في عدد من المؤسسات الشريكة ٧. سعي بعض المؤسسات الشريكة إلى توثيق علاقتها بالدائرة من خلال اتفاقيات تعاون ثنائي ٨. وجود مواقع إلكترونية لمعظم المؤسسات الشريكة المنتجة للرقم الإحصائي وتنشر بياناتها من خلال الموقع وعبر بوابة الحكومة الإلكترونية ٩. قيام بعض الوحدات المختصة في المؤسسات الشريكة بتحليل البيانات الإحصائية وإعداد مؤشرات إحصائية. ١٠. تبني بعض المؤسسات الشريكة والمنتجة للرقم الإحصائي انتاج البيانات باستخدام التقنيات الحديثة ١١. ثقة مستخدمي البيانات وصانعي القرار بالبيانات الإحصائية بسبب جودتها ودقتها المعتمدة على معايير الممارسات الفضلى الدولية.	- ضعف اهتمام معظم المؤسسات الشريكة بموضوع تطوير الإحصاء ضمن خططها الاستراتيجية - ضعف الوعي والتثقيف الإعلامي الخارجي للدائرة. - تطبيق محدود من بعض المؤسسات الشريكة للمعايير الدولية في إنتاج الرقم الإحصائي. - لا يوجد اطار عمل مؤسسي يجمع الدائرة بشركائها - تضارب بعض البيانات الإحصائية بين الجهات المنتجة للرقم الإحصائي - تراجع القدرة على تلبية الطلب المتزايد على البيانات من قبل المستخدمين على مستويات إدارية أقل - ضعف التنسيق بين المنتجين والمستخدمين للرقم الإحصائي

	- رابعاً : العمليات والخدمات	
	١. توثيق كافة العمليات الرئيسية ومراجعتها بشكل سنوي ٢. تحديد المستهدفات ووضع مؤشرات اداء سنوية وقياسها لتحديد الاولويات ٣. اجراء المقارنات المعيارية مع المؤسسات الشبيهة. ٤. تطوير منهجية الابداع والابتكار ٥. توفر موقع الكتروني وتنفيذ التعداد السكاني الكترونيا ٦. تطوير خدمات الدائرة الالكترونية بما يتماشى مع مبادرة الحكومة الالكترونية ٧. منهجية تقييم رضا متلقي الخدمة وتحديد احتياجاتهم وتم القياس والتحليل لاعداد خط التحسين والتطوير ووضع خطة لمعالجة الانحراف ٨. التواصل مع متلقي الخدمة من خلال الموقع الالكتروني والزيارات الميدانية والبريد الالكتروني والهاتف ٩. تحديد الشركاء وتصنيفهم الى ثلاث مجموعات (الاكثر تأثيرا ومتوسط التأثير وقليل التأثير) ١٠. اعتماد نموذج للاقتراحات والشكاوى من خلال صندوق او الموقع الالكتروني ١١. عقد اجتماعات مع بعض المؤسسات داخل وخارج الاردن (برنامج التوأمة مع الدنمارك) لتطوير اليات ضمان الجودة ونشرها وتطوير الموقع الالكتروني ومقارنة الاداء ١٢. توفر منهجية تصنيف متلقي الخدمة ومنهجية اللقاءات الدورية مع متلقي الخدمة	لا يوجد مؤشرات لقياس الصحة والسلامة والبيئة بشمولية لم تتم قياس فاعلية وسائل الاتصال المستخدمة حاليا لا يوجد استبيان لاستطلاع راي ونتائج اجتماعات برنامج التوأمة

	فرص ظروف خارجية يمكن استثمارها لتحقيق الهدف	مخاطر ظروف خارجية يمكن أن تضر وتعيق تحقيق الهدف
خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية	**اولاً : المتغيرات السياسية**	
	١. اهتمام القيادة السياسية بعمل الدائرة ودعمها. ٢. الاستقرار السياسي والأمني في المملكة . ٣. ارتباط المملكة بعلاقات سياسية متميزة مع كثير من دول العالم. ٤. برنامج اللامركزية والعمل البلدي يشكل مناخ إيجابي للحصول على معلومات أكثر عمقا عن المحافظات. ٥. التزام الحكومة بتوفير مؤشرات التنمية المستدامة	- تدني مستوى استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في بعض الدول المجاورة - حالة اللجوء التي تواجهها الدولة بشكل عام تتطلب تكثيف جهود الدائرة في رصد التغيرات. - التعاقب السريع للإدارات على دائرة الاحصاءات العامة.
	ثانيا: المتغيرات الاقتصادية	
	١. الدعم المباشر من الحكومة لمشاريع ونشاطات الدائرة ٢. الشراكة والتشبيك مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. ٣. اهتمام المنظمات الدولية ذات العلاقة والمؤسسات المانحة بعمل الدائرة.	- المخصصات المرصودة في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية غير كافية - التمويل المخصص لتنفيذ بعض النشاطات الإحصائية غير كاف
	ثالثا: المتغيرات الاجتماعية	
	- تقدير الباحثين والمختصين بالعمل الإحصائي للدور الذي تقوم به الدائرة في توفير وإنتاج الرقم الإحصائي وفق افضل الممارسات الإحصائية.	- ضعف الوعي الإحصائي - ضعف الاستجابة من قبل بعض مزودي البيانات
	رابعاً: المتغيرات التكنولوجية	

	- الدعم الحكومي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية في القطاع العام . - وجود مزودي خدمات وتدريبات في المجالات الإلكترونية.	- التطور المستمر في مجال التكنولوجيا وأثره على البنية الإحصائية للدائرة.
	خامساً : المتغيرات البيئية	
	- شراكة فاعلة في توفير البيانات واجراء المسوحات البينية لصالح الجهات المحلية والدولية.	-
	سادساً: القوانين والتشريعات	
	وجود قانون ينظم العمل الإحصائي في الدائرة و في المملكة (قانون الإحصاءات العامة رقم (١٢) لسنة (٢٠١٢) والذي يؤكد على: - دور الدائرة في جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية. - سرية البيانات - تنسيق العمل الإحصائي بالتعاون مع الشركاء. - الزام الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية بالتقيد بالمنهجيات والتصنيفات التي تتبعها الدائرة	- لا يعطي القانون صفة الاستقلالية المهنية لدائرة الاحصاءات العامة - لا يشير القانون الى آلية تعيين ومدة استمرار المدير العام للإحصاءات في منصبه لضمان استقرار العمل الإحصائي وتنفيذ الخطط - لا يشير القانون إلى إلزامية إنشاء وحدات إحصائية في المؤسسات الشريكة ضمن هيكلها التنظيمي. - وجود بعض النصوص القانونية في قوانين المؤسسات الشريكة تمنع الدائرة من الدخول إلى بيانات تلك المؤسسات. - تقنين التعيينات في القطاع الحكومي

٢.٣ الشركاء والموردون

قائمة الشركاء المؤثرين

المؤسسات التالية هي الأكثر تأثيرا في دائرة الإحصاءات العامة

١	رئاسة الوزراء	١٢	وزارة الزراعة	٢٣	دائرة الجمارك
٢	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	١٣	وزارة السياحة والآثار	٢٤	ادارة الإقامة والحدود_مديرية الأمن العام
٣	وزارة الداخلية	١٤	البنك المركزي	٢٥	البنك الدولي
٤	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٥	ديوان الخدمة المدنية	٢٦	منظمة العمل الدولية
٥	وزارة تطوير القطاع العام	١٦	ديوان المحاسبة	٢٧	برنامج الأغذية العالمي(WFP)
٦	وزارة الاعلام	١٧	المجلس الأعلى للسكان	٢٨	منظمة الأغذية والشركات(الفاو)
٧	وزارة المالية	١٨	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		
٨	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	١٩	دائرة الاحوال المدنية		
٩	وزارة العمل	٢٠	دائرة الموازنة العامة		
١٠	وزارة البيئة	٢١	دائرة اللوازم العامة		
١١	وزارة الشؤون البلدية	٢٢	دائرة مراقبة الشركات		

محددات العلاقة مع الشركاء

ترتبط علاقة الدائرة مع شركائها بمجموعة من المحددات يقع في مقدمتها المحددات التشريعية التي تضع حدوداً فاصلة للصلاحيات والمسؤوليات، ومحددات مؤسسية تتعلق بالبرامج والموارد لدى كل شريك لذا فإن فاعلية التشبيك والتنسيق والعمل التشاركي تقلل من أثر هذه المحددات على عمل الدائرة .

الشراكة والتشبيك

ومن أهم أوجه التكامل في العمل الاحصائي الاهتمام بالعلاقة مع الشركاء والموردين (الاستراتيجيين والتنفيذيين والثانويين) مما يعزز من التكامل والتعاون وتبادل الخبرات لأجل تحقيق الاهداف .

التنسيق

تعتمد الدائرة في التنسيق مع شركائها على الاجتماعات والمخاطبات الرسمية وورش العمل ولقاءات المدير العام مع زملائه المسؤولين في المؤسسات الحكومية الاخرى، وتجد الدائرة أن تعزيز التنسيق يكمن في الربط الإلكتروني بين قواعد بيانات الشركاء واتباع اجراءات قياسية في ادارة البيانات الادارية.

التطوير والإدارة المؤسسية

تقوم دائرة الاحصاءات العامة من خلال المديريات الفنية وبالتنسيق مع مركز التدريب الإحصائي على إعداد خطط وبرامج التدريب اللازمة لإنتاج الكوادر المؤهلة في المجال الإحصائي، كما يتم عقد الندوات والمؤتمرات والنشاطات التي من شأنها التوعية بأهمية المنتج الإحصائي للموظفين والشركاء.

كما تهتم الدائرة بتدريب الموظفين الذين يقومون بجمع البيانات الإحصائية ميدانيا، فيتم تدريبهم على ذلك من خلال الأقسام الفنية المتخصصة لكل من المسوح الدورية أو السنوية أو الربعية وبصورة تؤهلهم للقيام بهذه المهمة، كما يشارك كل من قسم الجودة و قسم الرقابة الميدانية في متابعة آلية التدريب ومخرجاته.

وتسعى الدائرة إلى إيجاد تنسيق عالي المستوى مع الدوائر الحكومية المختلفة لتطوير مشروع إدارة البيانات بصورة تتفق مع الأساليب والمعايير الدولية وبما يضمن تلبية احتياجات مستخدمي البيانات بفاعلية وكفاءة.

كما تساهم الدائرة في تبادل الخبرات مع الأجهزة والمؤسسات العلمية العربية والدولية العاملة في مجال الإحصاء وفق المعايير والمتطلبات الدولية.

كما وتعتمد الدائرة في عمليات التطوير المؤسسي وبناء القدرات على الأدلة الإجرائية والإرشادية الصادرة عن وزارة تطوير القطاع العام وكذلك تقارير التقييم الصادرة عن جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

التمكين المؤسسي :

تسعى دائرة الإحصاءات العامة إلى التمكين المؤسسي من خلال ترسيخ مفهوم الاحصاء التقني التكنولوجي بأفضل الممارسات؛ وذلك باستخدام التقنيات المتطورة التي نفذت بها مشروع التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥، والقدرة على الربط الإحصائي مع كافة المؤسسات من خلال منظومة إدارة البيانات، والسعي قدما إلى تطوير عمل مركز التدريب الإحصائي ليكون أكاديمية دولية لتنمية الكفاءات الإحصائية ووسيلة لتطوير كادر العاملين في القطاع، ويلزم ذلك توفير بنية تحتية تقنية ومادية ترسخ مفهوم التمكين المؤسسي.

٤. الإطار الاستراتيجي

١.٤ الأسس الاستراتيجية

١.١.٤ الرؤية

الريادة في القيادة الكفؤة والفعالة للنظام الإحصائي الأردني.

٢.١.٤ الرسالة

إنتاج وتحليل ونشر البيانات الإحصائية باستخدام أفضل التقنيات الحديثة و تطبيق أفضل الممارسات والمنهجيات الإحصائية الموصى بها دولياً لتلبية احتياجات أصحاب العلاقة، وتحسين أداء مكونات النظام الإحصائي الأردني.

٣.١.٤ القيم الجوهرية

- ✓ النزاهة
- ✓ الشفافية
- ✓ المساءلة
- ✓ الموضوعية
- ✓ الاحتراف
- ✓ التشاركية والتشبيك

٢.٤ الأهداف الوطنية والاستراتيجية

الهدف الوطني : تحقيق معدلات نمو مستدامة (رؤية الأردن_٢٠٢٥).

الهدف القطاعي : تطوير منتجات احصائية نوعية ملبية لاحتياجات بناء مؤشرات التنمية المستدامة والبيانات الادارية الوطنية .

الأهداف الاستراتيجية

- **الهدف الاستراتيجي الأول:**
  تعزيز دور الدائرة في قيادة النظام الاحصائي الأردني.
- **الهدف الاستراتيجي الثاني:**
  تطوير المنهجيات والأساليب الاحصائية وكفايات العاملين.
- **الهدف الاستراتيجي الثالث :**
  تحسين مستوى رضا مستخدمي البيانات عن المنتجات الاحصائية.

٥. الخطة التنفيذية والرقابة والتقييم

١.٥ الخطة التنفيذية

تصمم الخطة التنفيذية بناء على تفكيك الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف تشغيلية تغطي العمليات والموارد اللازمة لتحقيق كل هدف استراتيجي، ثم يتم تفكيك الأهداف التشغيلية الى نشاطات ومشاريع تحقق المخرجات المرجوة من كل هدف وذلك ضمن اطار زمني محدد ومؤشرات اداء وكلفة تقديرية لسنوات عمر الاستراتيجية.

٢.٥ الرقابة

يتم متابعة تنفيذ وتقييم الخطة التنفيذية من خلال وحدة التطوير والتخطيط الاستراتيجي وفق أسس تقييم دورية (ربعية ، نصف سنوية ، سنوية) ووفق منهجيات ومؤشرات أداء معتمدة، وذلك عن طريق متابعة تحقيق الرؤية والرسالة والقيم للدائرة ومتابعة عمليات التنفيذ وتقييم انجاز المديريات والاستفادة من التغذية الراجعة في إعداد الخطة التحسينية، وصياغة الحلول المناسبة لدعم ومتابعة التنفيذ ضمن الإطار الزمني المتوقع مع رصد النفقات المالية المخصصة في الموازنة.

٣.٥ الاستدامة

إن استدامة البرامج والأنشطة يجب أن تضمن ما يلي:

أ. بناء القدرات الإحصائية من خلال معايير البنى التحتية، المنهجيات وتطوير المهارات (توفير الموظفين للعمل عن كثب مع خبراء خارجيين لنقل المعارف والمهارات).

ب. المطالبة بزيادة التمويل من موازنة الدولة.

ج. توثيق إجراءات العمل.

د. التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الإحصائي.

هـ . تعزيز علاقات الشراكة والتشبيك .

٤.٥ الموازنة والتمويل

فيما يتعلق بالمخصصات المالية فإنه يتم رصد مخصصات مالية بشكل دوري ومتكرر لخدمة العمل الإحصائي ولتطوير الانظمة التقنية ،كما يتم رصد المخصصات للمشاريع التي تحتاج إلى مسوحات ميدانية قبل المباشرة بتنفيذها.

بلغت موازنة تنفيذ هذه الاستراتيجية ما قيمته ٣,٨٥٥,٠٠٠ دينار أردني للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ كمخصصات للمشاريع الرأسمالية ، كما أن هذه الموازنة أعدت بالاعتماد على الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية.

٥.٥ التشريعات

تسعى دائرة الإحصاءات إلى الريادة المحلية والإقليمية وإلى استقلاليتها ماليا وإداريا ؛مما يؤثر إيجابا في مشروع الريادة الإقليمية الذي يطمح إليه النظام الاحصائي ويوفر فرصة لاستقطاب الخبرات ودعم الكفاءات المحلية وأي أعمال تجلب النفع، كما يكون له دور رقابي أساسي على جودة مدخلات الرقم الإحصائي في أي مؤسسة، ويساهم في تحسين آليات العمل وتطويرها وتوسيع قاعدة البيانات من خلال مشروع إدارة البيانات وتفعيل دور الرقابة لتقييم جودة البيانات بما يتوافق مع أفضل الممارسات.

إن التمكين التشريعي للدائرة يعد متطلباً للنجاح في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة وادارة البيانات الادارية الوطنية ، وهذا ما يمكن اعتباره جوهر عمل النظام الاحصائي الأردني.

٦.٥ الوعي الإحصائي

تقوم دائرة الإحصاءات العامة بالدور الرئيس في نشر الوعي الإحصائي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الإحصائية المختلفة ،كما تقوم الدائرة بالتوعية بأهمية الرقم الإحصائي عند اتخاذ القرارات بناءً على معطيات إحصائية رقمية ، لذلك كان من الضروري التحديث على التشريعات القائمة والإطار القانوني لعمل الدائرة بما يخدم هذا الجانب وتستخدم الدائرة عدة وسائل لنشر الوعي في مقدمتها وسائل الاعلام المرئي والمقروء والمسموع ووسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني.

٧.٥ احتياجات مستخدمي البيانات

إن أهم فئات مستخدمي البيانات هم راسمي السياسات و صناع القرار، والمستثمرين، والدارسين والباحثين. ويتطلب ذلك معرفة نوع البيانات المطلوبة وتحديدها ومدى اولويتها ومصادرها.
لذلك فإن الدائرة تقيم علاقات معهم لتبادل الاحتياجات والآراء لأجل الحصول على التغذية الراجعه الهادفة للتحسين المستمر.

نوع البيانات المطلوبة

- البيانات اللازمة لاحتساب مؤشرات الأداء الاقتصادية و الاجتماعية والسكانية.
- البيانات الاقتصادية والزراعية والمعلومات المتعلقة بالعمالة، والبطالة وأعداد السكان والخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياحة والاستثمار.

تحديد البيانات اللازمة للقطاع وأولويتها

يتم تحديد البيانات حسب الهدف منها كما يعتمد تحديد الأولوية بناءً على أولوية الخطط والمشاريع على المستوى الوطني ويتم التشاور مع مستخدمي البيانات (بشكل خاص مع متخذي القرار) بناءً على الحاجة والمشاريع المقترحة.

٦. إدارة البيانات

١.٦ التحول الإلكتروني

واكبت دائرة الاحصاءات العامة مستجدات العصر من التطور التكنولوجي، والتقني ورغبة منها في أن تكون في مصاف الأجهزة الاحصائية الدولية، فقد عمدت الدائرة إلى إيجاد بيئة عمل تقنية وهذا ما أكدته الدائرة من خلال تنفيذها للتعداد العام للسكان و المساكن ٢٠١٥ إلكترونيا وبكافة مراحله والذي جعلها من الدول السباقة في التحول الإلكتروني الشامل في جمع البيانات الإحصائية الميدانية، وتجربة رائدة في العمل الإحصائي، وكان لهذه التجربة صدى غير منهجية تنفيذ التعدادات السكانية والدراسات والمسوح الإحصائية في عدة دول، واعتبار التعداد الأردني أُنموذجاً ريادياً يكون مرجعية في المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات في المحافل الدولية الإحصائية، وأصبح ركيزة وقاعدة أساسية لطريقة تنفيذ كل التعدادات والمسوح والدراسات التي ستجريها الدائرة مستقبلياً نظراً لانعكاساته الإيجابية على دقة البيانات والمراقبة الميدانية المباشرة الشاملة في جمع المعلومة وسرعة التنفيذ واخراج النتائج ،كما تعمل الدائرة على إعداد الاستراتيجية الوطنية للإحصاء بالتعاون مع الشركاء الرئيسين ٢٠١٨-٢٠٢٢ والتي تهدف الى تحسين جودة البيانات واستخدامها وتحسين الكفاءة التشغيلية والإسهام في تطوير رأس المال البشري؛ لضمان تقديم خدمات إلكترونية متكاملة وفق أعلى معايير الجودة.

٢.٦ ادارة أمن البيانات

تنقسم إدارة امن البيانات في دائرة الإحصاءات العامة إلى قسمين رئيسيين :

١- **إدارة البيانات بشكل كفؤ والمحافظة على ديمومتها** ويتم ذلك بتخزين البيانات بطرق صحيحة وتحديد صلاحيات النفاذ إلى تلك البيانات، بحيث تكون ضمن صلاحيات مختلفة حسب حاجة كل مستخدم وطبيعة عمله، بحيث يتم ضمان عملية النفاذ إلى تلك البيانات بالطريقة السليمة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والبرمجيات المخصصة لهذه الأعمال مثل برمجية Oracle وبرمجية MySQL ، التي لها من الخصائص ما يضمن المحافظة على إدارة البيانات والمحافظة على سريتها ضمن المعايير الموصى بها.

٢- **المحافظة على أمن وسرية البيانات** ويتم ذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات على مستوى اختيار الخوادم وأنظمة التشغيل وتصميم الشبكة، بالإضافة إلى وضع الجدر النارية الخاصة لعمليات النفاذ لهذه الخوادم.

٣.٦ توقيت صدور البيانات

تسعى دائرة الإحصاءات العامة وبشكل دائم إلى تطوير أساليب ومنهجيات العمل في جمع البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها، ورفع قدرات العاملين من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات والمنظمات الدولية، كما وتعمل على رفع مستوى العمل الإحصائي وممارساته، ومن هذه الجهات " منظمات هيئة الأمم والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وباريس ٢١"، حيث تجدر الإشارة إلى أن الأردن انضم إلى المعيار الخاص لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي (SDDS) كرابع دولة عربية في عام ٢٠١٠. كما استفاد الأردن وبشكل كبير من برامج الميد ستات (Med Stat).

إن توفير البيانات الإحصائية للمستخدمين ضمن الإطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع غاية في الأهمية، إذ أن من البديهي أن تعظيم الفائدة من قيمة المنتجات الإحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات، وإنما يتحقق من خلال توفير المنتج للمستخدم في الوقت المطلوب، ومن هنا يعتبر توقيت إصدار ونشر المنتج الإحصائي هو أحد الأبعاد والعناصر الأساسية لتقييم الجودة الإحصائية، وعليه فإن دائرة الإحصاءات العامة ملتزمة بإصدار النتائج والتقارير الإحصائية المختلفة للدراسات والمسوح ضمن جدول زمني محدد وواضح؛ ليتسنى للمخططين وراسمي السياسات وصانعي القرارات اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

٤.٦ جودة البيانات

تنبع أهمية جودة البيانات في العمل الإحصائي من أهمية استخدام البيانات الإحصائية في مجالات مختلفة وواسعة من خلال الدراسات والبحوث، لذا برزت الحاجة إلى التركيز على ضبط الجودة في إنتاج الرقم الإحصائي من جهات كثيرة، وقد تم دراسة هذا الموضوع بأبعاد مختلفة منها ما تم الاتفاق عليه، ولكن على الرغم من اختلاف وجهات النظر إلا أنه هناك بعض المعايير والأبعاد لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند إنتاج الرقم الإحصائي.

على الرغم من أن هناك العديد من البحوث والدراسات الإحصائية التي تنظر بموضوع جودة البيانات، إلا أنه لا يوجد مفهوم واضح ومحدد لها، وبكل الأحوال فإنها جميعاً تشير إلى مقياس يقوم على أساس تفضيل البيانات الإحصائية بالمقارنة مع غيرها من المنتجات والخدمات الإحصائية، ومن هنا فإن جودة البيانات في العمل الإحصائي تشير إلى جميع المجالات والنواحي المتعلقة بمدى تلبية هذه البيانات لحاجة المستخدم واستجابتها لتوقعاته من حيث الأداء والمستوى والشكل والمضمون، بالإضافة إلى الدرجة العالية من الدقة للمعلومات في جميع مراحلها والتي تنسجم مع متطلبات مستخدمي البيانات ومتخذي القرارات. وتعرف جودة البيانات من قبل مكتب الإحصاء الأوروبي على أنها مجموعة من السمات والخواص في المنتج أو الخدمة الإحصائية التي تلبي حاجة المستخدم وتلبي رضاه. أما صندوق النقد الدولي **(IMF)** فيعرف جودة البيانات ضمن الإطار العام لتقييم جودة البيانات **(DQAF)** ضمن عدد من الأبعاد والمستويات التي يتطلبها بلوغ مرحلة جودة البيانات و يستخدم قطاع دائرة الإحصاءات العامة المعايير والتصانيف والأدلة الإحصائية الدولية الآتية :

- التصنيف الدولي المقنن للتعليم **(إسكد ٩٧)**
- الفهرس الرقمي لمسميات التخصصات في التصنيف الأردني المعياري للتعليم **(المنار ٢٠٠٤)**
- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية **(ISIC4)**.
- دليل التصنيف الدولي المعياري للمهن **(ISCO– 08)**
- التصنيف المركزي للمنتجات **CPC 2.0**
- التعريفة الجمركية **HS code** لنظام التجارة الخارجية

الملاحق (الخطة التنفيذية)

دائرة الإحصاءات العامة	الهدف الاستراتيجي رقم ١: تعزيز دور الدائرة في قيادة النظام الاحصائي الأردني.												
الهدف التشغيلي	النشاط	المخرجات المتوقعة	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ شهر/ سنة		مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)						الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مصدر التمويل (موازنة، منح)
				تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	المؤشر	قيمة الأساس ٢٠١٧	القيمة المستهدفة				بالدينار	
								٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	
١-١ تطوير اطار عمل مؤسسي قانوني لادارة البيانات بين مكونات النظام الاحصائي	- تحديث مواد القانون وفق التوجهات الاستراتيجية لتطوير النظام الاحصائي بما يضمن الاستقلالية	قانون احصاءات متوافق مع التوجهات الاستراتيجية	ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء وقسم الشؤون القانونية في الدائرة.	٢٠١٨/١١	٢٠١٩/١٢	-عدد الصلاحيات القيادية الجديدة	٩		٩			٥٠٠٠٠	موازنة
				٢٠١٨/٨	٢٠١٩/١٢	-عدد الوحدات الاحصائية المستحدثة في المؤسسات القطاعية.	صفر		٣				
	- تطوير هيكل تنظيمي بما يستجيب للعمليات الناشئة عن الأهداف الاستراتيجية.	هيكل تنظيمي معتمد	وحدة التطوير والتخطيط الاستراتيجي ووزارة تطوير القطاع العام وديوان التشريع والرأي	٢٠١٨/٨	٢٠٢٢/١٢	-عدد الوحدات الاحصائية المطورة	٧			١	١	١	
	- تقييم الأداء المؤسسي لمكونات النظام	تقرير فجوات الاداء المؤسسي	مديرية ادارة البيانات	٢٠١٦/٨	٢٠١٨ /١٢	نسبة الانجاز في اعادة تطوير الهيكل التنظيمي بما يتفق مع الاستراتيجية الجديدة ٢٠١٨-٢٠٢٢.	%٧٠	%١٠٠				بدون تكاليف	

الهدف الاستراتيجي رقم ١: تعزيز دور الدائرة في قيادة النظام الاحصائي الأردني.													
الهدف التشغيلي	النشاط	المخرجات المتوقعة	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ شهر/ سنة		مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)						الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مصدر التمويل (موازنة، منح)
				تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	المؤشر	قيمة الأساس ٢٠١٧	القيمة المستهدفة					بالدينار	
								٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢		
				٢٠١٩/١	٢٠٢٢ /١٢	عدد التقارير التي تقيس فجوات الاداء المؤسسي.	٠	٠	٣	٣	٣	٣	١٠٠٠٠	منح، موازنة
٢-١ ضمان جودة عمليات انتاج ونشر البيانات لدى مكونات النظام الاحصائي	- تطوير نظام لتوكيد الجودة في النظام الاحصائي	دليل اجراءات قياسية لمكونات النظام الاحصائي	مديرية المنهجيات والأبحاث	٢٠١٨/١	٢٠١٩ /١٢	- نسبة الالتزام بالمنهجيات الدولية	%٩٠	%٩٥	%١٠٠				بدون تكاليف	

الهدف الاستراتيجي رقم ٢: تطوير المنهجيات والأساليب الاحصائية وكفايات العاملين.

الهدف التشغيلي	النشاط	المخرجات المتوقعة	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ شهر/ سنة		مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)							الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مصدر التمويل (موازنة، منح)
								القيمة المستهدفة						
				تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	المؤشر	قيمة الأساس ٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	بالدينار	
2-1 تنمية الموارد البشرية.	- تعزيز دور مركز التدريب الاحصائي في دعم النظام الاحصائي	عدد المتدربين وعدد الدورات	مركز التدريب الاحصائي	٢٠١٨/١	٢٠٢٢/١٢	– عدد الموارد البشرية الممتلكة لكفايات العمل الاحصائي.	٧ دورات ١٠٠ متدرب	١٤ ٢١٠	١٦ ٢٣٠	١٨ ٢٥٠	٢٠ ٢٨٠	٢٤ ٣٣٠	٣٤٠٠٠	موازنة،منح
٢-٢ التحول الالكتروني في تطبيق كافة العمليات المؤسسية.	- استكمال تنفيذ المسوحات والتعدادات الكترونيا. - بناء قدرات الموظفين بالمديرية. - تطوير وسائل الاتصال الالكتروني مع مستخدمي ومنتجي البيانات. - استكمال اتمتة العمليات المساندة. -تطوير عمليات النشر الإلكتروني.	-جميع المسوحات والتعدادات في الدائرة تنفذ الكترونيا – شبكة ربط مع المنتجين. -تطبيقات الهاتف الذكي -انظمة معلومات ادارية -انظمة معلومات مالية -انظمة معلومات اتصال خارجي -الموقعين الإلكتروني والجغرافي	مديرية التحول الإلكتروني	٢٠١٨/١	٢٠٢٠/١٢	عدد المسوح المنفذه الكترونيا	%٣٠	%٥٠	%٨٠	%١٠٠			تغطى التكاليف ضمن موازنة المسوح التى يتم تحويلها.	منح،موازنة
				٢٠١٨/١	١٢/ ٢٠٢١	نسبة العمليات المؤتمتة.	%٣٠	%٦٠	%٨٠	%٩٠	%١٠٠		٢٥٠٠٠٠	موازنة
				٢٠١٨/١	٢٠٢٢/١٢	نسبة تطوير الموقع الالكتروني والجغرافي.	%٧٠	%٧٥	%٨٥	%٩٠	%٩٥	%١٠٠	١٠٠٠٠	موازنة
				٢٠١٨/١	٢٠٢١/١٢	عدد الموارد البشرية الممتلكة لكفايات العمل الاحصائي.	%٧٠	%٨٠	%٨٥	%٩٠	%١٠٠		بدون تكاليف	

الهدف التشغيلي	النشاط	المخرجات المتوقعة	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ شهر/ سنة		مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)							الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مصدر التمويل (موازنة، منح)
								القيمة المستهدفة				قيمة الأساس		
				تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	المؤشر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	بالدينار	
٢-٣ تطبيق اليه للابداع والابتكار في العمليات الاحصائية .	- توفير حاضنة للابداع والابتكار	– حاضنة للابداع والابتكار	لجنة الابداع والابتكار	٢٠١٨/١	٢٠٢٢/١٢	–عدد الافكار الابداعية المطبقة.	١٦	٦	٦	٦	٦	٦	١٠٠٠٠	موازنة، منح
٢-٤ تعزيز علاقات الشراكة والمقارنة المعيارية مع الأجهزة الإحصائية –المطبقة لمعايير الممارسات الفضلى–والمنظمات الدولية.	عمل مذكرات تفاهم مع الاجهزة الاحصائية العربية والدولية – اجراء تقييم سنوي لمدى التقدم في الالتزام بالمعايير الممارسات الفضلى – اجراء مقارنات معيارية للمنهجيات والأساليب الاحصائية الدولي	مذكرات تفاهم تقرير سنوي لقياس التقدم – منهجيات احصائية محققة للمعايير الدولية	مديرية المنهجيات والأبحاث. المديريات الفنية	٢٠١٨/١	٢٠٢٢/١٢	–عدد دراسات المقارنة	١	١	١	١	١	1	١٠٠٠٠٠	منح

الهدف الاستراتيجي رقم ٣: تحسين مستوى رضا مستخدمي البيانات عن المنتجات الاحصائية .														
الهدف التشغيلي	النشاط	المخرجات المتوقعة	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ شهر/ سنة		مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)							الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مصدر التمويل (موازنة، منح)
				تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	المؤشر	قيمة الأساس ٢٠١٧	القيمة المستهدفة					بالدينار	
								٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢		
٣-١ رصد الاحتياجات الوطنية من البيانات الاحصائية .	- سح سنوي لرصد الاحتياجات الوطنية من البيانات الاحصائية	التقرير السنوي للاحتياجات الوطنية من البيانات الاحصائية	– مديرية ادارة البيانات	٢٠١٨/١	٢٠٢٢/١٢	–عدد المتغيرات الجديدة المدخلة على العمليات الاحصائية.	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٢٥٠٠٠	منح
٣-٢ تطوير السياسة الوطنية للنشر والنفاذ الى البيانات وفق أفضل الممارسات الدولية	- اعداد سياسة نشر البيانات الاحصائية والنفاذ اليها. - اصدار وثيقة السياسة وتعميمها والتوعية بها.	- وثيقة السياسة الوطنية لنشر البيانات الاحصائية.	فريق وطني ومديرية ادارة البيانات	٢٠١٨/١٠	٢٠١٩/٦	–نسبة الإلتزام بالسياسة	صفر	%٥٠	%٥٠				١٠٠٠٠	موازنة ،منح
٣-٣ رفع مستوى الوعي الاحصائي لدى المستخدمين والرأي العام	- تصميم استطلاع لرأي المجتمع - اعداد خطة تحسين تعتمد الدروس المستفادة من تقرير نتائج رأي المجتمع	تقرير نتائج رأي المجتمع	مديرية العلاقات العامة	٢٠١٨/١	٢٠٢٢/١٢	مستوى تحسن الوعي الاحصائي	%٦٢	%٦٥	%٦٨	%٧٠	%٧٢	%٧٥	١٥٠٠٠	موازنة، منح